

(١٩٩١)، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي بالنيابة عن الأعضاء^(٣١٧):

"إنني أعتز تماما بالشرف المسخ علي، بصفتي رئيسا لمجلس الأمن، بأن أقول نيابة عن جميع أعضاء المجلس كم يسعد مجلس الأمن أن يوصي الجمعية العامة بقبول عضوية جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا في الأمم المتحدة.

"إن الإحساس بالسعادة يخالطه إحساس بالأهمية، لأن هذا قرار رسمي له مغزى رمزي وتاريخي بالغ يتخذه المجلس. لقد دارت عجلة التاريخ. ورياح الحرية قد أطاحت بالهياكل القديمة. إننا نلج عالما قد يكون نصيب النظام فيه قد تضاعف، وإن كان نصيب الأمل يتزايد فيه باستمرار.

"إن استقلال جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا قد استعيد بطريقة سلمية، عن طريق الحوار، وبرضا الأطراف المعنية وبما يتمشى مع رغبات وتطلعات هذه الشعوب الثلاثة. ولا يسعنا إلا أن نسعد بهذا التطور الذي يعتبر بجلاء تقدما في مجال احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في مجال تحقيق أهدافها.

"أود أن أقول لمثلي استونيا ولاتفيا وليتوانيا 'مرحبا'. إن مجلس الأمن قد رأى بالإجماع أن دولكم تفي بالشروط

يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية لاتفيا عضوا في الأمم المتحدة.

اتخذ دون تصويت في الجلسة ٣٠٠٧.

القرار ٧١١ (١٩٩١) المؤرخ

١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن.

وقد نظر في الطلب الذي تقدمت به جمهورية ليتوانيا لقبولها في عضوية الأمم المتحدة^(٣١٨).

يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية ليتوانيا عضوا في الأمم المتحدة.

اتخذ دون تصويت في الجلسة ٣٠٠٧.

مقران

ونظرا لعدم وجود أي اعتراضات، قرر المجلس بعد ذلك، عملا بالتوصية المتضمنة في الفقرة ٣ من تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد^(٣١٩)، أن يلجأ إلى أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت وأن يتجاوز الحدود الزمنية المحددة في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ بغية عرض توصيته على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين المقرر بدؤها في الأسبوع المقبل.

وفي الجلسة نفسها، وعقب اعتماد القرارات ٧٠٩ (١٩٩١) و ٧١٠ (١٩٩١) و ٧١١